العلاقات الايرانية التركية
دراسة في الرؤية الامريكية

أ.م.د. باقر جواد كاظم
مجلس الوزراء

الباحثة: ودوع قاسم كريم

العلاقات الثنائية الإيرانية التركية تمثل حجر الزاوية لجمل الترتيبات الإقليمية الفاعلة، ويمثل كل منهما الأساس في معظم الأحداث والقضايا الإستراتيجية الرئيسة التي تعتري تفاعلات المنطقة في الوقت الراهن. ولأن توجهات العلاقة الإيرانية التركية كانت تنطلق من طبيعة مدركات كل منهما لما يحيط بهما من متغيرات وظروف، فلقد تأثرت هذه العلاقة بأدوار تلك القوى الفاعلة في المنطقة سواء تجاه كل منهما على حدة أو تجاه علاقتهما سويةً، ولأن البيئة الإقليمية تميزت بوجود العديد من الفاعلين (الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا الإتحادية، والإتحاد الأوربي) الذين كانت لأدوارهم الأثر الكبير في تقرير شؤون تفاعلات المنطقة وصياغة نمط وطبيعة توجهات باقي الأدوار بما ينسجم ومصالحهم واهدافهم ، وبالتالي ضمن إطار هذه البيئة عمدت الولايات المتحدة الى تبني رؤية خاصة لطبيعة العلاقة الإيرانية التركية وما يؤديانه من ادوارٍ مختلفةٍ بما ينسجم مع ما تشهده المنطقة من تفاعلات وتوجهات مختلفة لعموم مكونات البيئة الإقليمية.

Abstract:

The Iranian-Turkish bilateral relations represent the cornerstone of the overall effective regional arrangements, and each of them represents the basis for most of the major strategic events and issues affecting the region's interactions at the present time. And because the orientations of the Iranian-Turkish relationship were based on the nature of their perceptions of the surrounding variables and circumstances, this relationship was affected by the roles of those actors in the region, both towards each of them separately or towards their relationship together, and because the regional environment was characterized by the presence of many actors (states The United States of America, the Russian Federation, and the European Union) whose roles have had a major impact in deciding the affairs of the region's interactions and formulating the pattern and nature of the orientations of the rest of the roles in a manner consistent with their interests and goals, and therefore within the framework of this environment the United States has adopted a special vision for the nature of the world The importance of Iranian-Turkish relations and the different roles they play in a way that is consistent with the various interactions and trends in the region in general for the components of the regional environment.

الكلمات المفتاحية :الولايات المتحدة الامريكية ،ايران ،تركيا ،المتغيرات الاقليمية ،القضية السورية ،البرنامج النووي الايراني

المقدمة

العلاقات الإيرانية التركية من العلاقات المهمة في صميم تفاعلات البيئة الإقليمية خاصة وأن أدوارهما في المنطقة تمثل مشروعاً ليس بالجديد في مدركاتهما الاستراتيجية ولم يعمدا الى التقاطع في العديد من القضايا والمواقف التي شابت تلك العلاقة بسبب قناعتهما بأهمية الطرف الآخر لدعم حركته الإقليمية بعنصر مضاف ومواجهة ما يعترضهما من تحديات سواء من داخل أو خارج المنطقة.

طبيعة الجوار الجغرافي والتنافس التقليدي بين الطرفين وجد صداه تاريخياً في معادلة معقدة من العلاقة القائمة على التعاون والتنافس في الوقت نفسه وهو ما منح هذه العلاقة ملامح إستثنائية لا نكاد نراها في غيرها من العلاقات.

تحول موازين القوى في طبيعة البيئة الإقليمية بسبب عدة متغيرات أفرزتها التفاعلات المختلفة لأطراف تلك البيئة أدخل العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا الى مرحلة جديدة لم تختلف في تفاصيلها عما سبقته من حقب تاريخية لكنها أبرزت الى الواقع تفاهمات جديدة بين الطرفين قوامها تنافس إقليمي محموم على قضايا المنطقة دون أن يصحبه تصاعد في حدة الخلاف وإختلاف الرؤى حولها.

علاقة الطرفين تشهد مناطق نفوذ بينهما متداخلة بشكل كبير، ما يجعل مصالحهما وأهدافهما المرحلية والمستقبلية تسير في خطين متوازيين، وهذا مؤشر على وجود حالة تعاون بينهما؛ لكنها ليست مفتوحة الأفق بل هي مؤقتة وتكتيكية، خدمة لأهداف بعيدة المدى ترتبط بالجانب الكبير من تفاصيلها بمشروع كل منهما لتأدية دور إقليمي إن لم يكن بخطوطه العريضة قائداً لتفاعلات المنطقة لكنه لا يبتعد أن يكون موازناً للطرف الآخر وعدم إعتباره العدو له.

ولإن السنوات الأخيرة شهدت تزايد إهتمامات الطرفين في غالبية القضايا المحورية ليس في عموم المنطقة فحسب بل وتعداه الامر الى المناطق المجاورة (آسيا الوسطى ودول القوقاز أفغانستان، بحر قزوين) ولاسيما بعد التطورات المختلفة في النظم السياسية لكل منها (مجيء الإصلاحيين الى الحكم في ايران ، ووصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا) وإعلان كل منهما عن بدء مرحلة جديدة من التوجهات تجاه المنطقة قوامها :

- تأكيد حضورهما الفاعل ومكانتهما كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف قضايا وصراعات المنطقة.
- دعوتهما لأن تتبوأ دول المنطقة الدور الأساس في تفاعلات المنطقة وإبعاد القوى الكبرى عنها وبما لا يتقاطع مع مصالحهما.

مجمل ما سبق أدى بالعلاقات الثنائية الإيرانية التركية لأن تكون حجر الزاوية لجمل الترتيبات الإقليمية الفاعلة، ويدخل كل منهما في شبكة من التحالفات المختلفة سياسياً وأمنياً وإقتصادياً مع باقي القوى المؤثرة في تفاعلات المنطقة سواء من داخلها أو خارجها وهو ما يلقي بضلاله على طبيعة البيئة الإقليمية الراهنة وما تحتويه من قضايا مهمة ومؤثرة في صميم تلك العلاقات البينية لهذه البيئة هذا من جانب، ومن جانب آخر يمثل

كل من (تركيا وإيران) الطرف الأساس في معظم الأحداث والقضايا الإستراتيجية الرئيسة التي تعتري تفاعلات المنطقة في الوقت الراهن ومنها (الأزمة السورية، مكافحة الإرهاب، القضية الكردية، التنافس على القيادة الاقليمية).

توجهات العلاقة الإيرانية التركية كانت تنطلق من طبيعة مدركات كل منهما لما يحيط بهما من متغيرات وظروف، فلقد تأثرت هذه العلاقة بأدوار تلك القوى الفاعلة في المنطقة سواء تجاه كل منهما على حدة أو تجاه علاقتهما سويةً، ولأن البيئة الإقليمية تميزت بوجود العديد من الفاعلين (الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا الإتحادية، والإتحاد الأوربي) الذين كانت لأدوارهم الأثر الكبير في تقرير شؤون تفاعلات المنطقة وصياغة نمط وطبيعة توجهات باقي الأدوار بما ينسجم ومصالحهم واهدافهم ، فقد تأثرت هذه العلاقة وإلى حدٍ كبير بسياسات وتوجهات تلك الدول الأمر الذي أدى الى تغير أنماط وسلوك العلاقة الإيرانية التركية بين فترة وأخرى.

صحيح أن كل من إيران وتركيا تنتهجان سياسات إقليمية مستقلة عن بعضهما البعض من جهة، ولا تدوران في فلك السياسات الخاصة بالقوى الأخرى من جهةٍ أخرى، لكن هذا لا ينفي عدم تأثرهما بما تؤديه تلك القوى من أدوار يأتي مختلفة في عموم التفاعلات الإقليمية.

ضمن إطار هذه البيئة عمدت الولايات المتحدة الى تبني رؤية خاصة لطبيعة العلاقة الإيرانية التركية وما يؤديانه من ادوارٍ مختلفةٍ بما ينسجم مع ما تشهده المنطقة من تفاعلات وتوجهات مختلفة لعموم مكونات البيئة الاقليمية.

الرؤية الامريكية لطبيعة العلاقة التركية مع إيران تتوافق مع المدركات الأمريكية لماهية الدور الذي يمكن ان تؤديه كلٍ منهما في سياستهما الاقليمية لاسيما وأن كلٍ منهما من الدول المهمة في المنطقة ويمكن لهما أن يؤثران في التوازنات الإقليمية على جميع الصُعد (السياسية والاقتصادية والأمنية) إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار أهمية المنطقة [1]، ومن هنا تأتي هذه الدراسة في بيان الرؤية الأمريكية لطبيعة العلاقات الإيرانية التركية من خلال فهم تلك العلاقة ومدى إقترابها أو إبتعادها عن سياستها.

أولاً: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في أن العلاقات الثنائية الإيرانية التركية تمثل حجر الزاوية لجمل الترتيبات الإقليمية الفاعلة، ويمثل كل منهما الأساس في معظم الأحداث والقضايا الإستراتيجية الرئيسة التي تعتري تفاعلات المنطقة في الوقت الراهن ، لذا عمدت الولايات المتحدة الى تبني رؤية خاصة لطبيعة العلاقة الإيرانية التركية وما يؤديانه من ادوارٍ مختلفةٍ بما ينسجم مع ما تشهده المنطقة من تفاعلات وتوجهات مختلفة لعموم مكونات البيئة الإقليمية سبيلاً لدعم سياستها في المنطقة.

ثانياً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في حقيقة كون الدورين الإيراني والتركي يتقاطعان في الكثير من المواقف التي تعتري تطور طبيعة علاقتهما الثنائية وفي حقب مختلفة ما دفع بالسياسة الامريكية الى تبني رؤى مختلفة حيالهما سبيلاً

للإستفادة منهما في توجهاتها الإقليمية، وهو الأمر الذي يلقي بالعديد من الصعوبات في دراسة الرؤية الأمريكية لهذه العلاقة ويدفع بنا لصياغة سؤال مركزي ينطلق البحث للإجابة عنه وهو:

((ما هي العوامل المؤثرة في الرؤية الأمريكية لطبيعة العلاقات الإيرانية التركية))

ولأجل ذلك سيحاول الباحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما هي المتغيرات المؤثرة على العلاقات الإيرانية التركية؟

٢- ما هي الرؤية الامريكية للدور التركي في المنطقة ؟

٣- ما هي الرؤية الأمريكية للدور الإيراني في المنطقة ؟

ثالثا: فرضية البحث:

سبيلاً للإجابة على الأسئلة سابقة الذكر عمدت الدراسة الى تبني الفرضية الآتية :

أهمية العلاقات الإيرانية التركية لعموم التفاعلات الإقليمية يدفع بالولايات المتحدة الى بناء رؤية إستراتيجية حيالهما سبيلاً للإستفادة منهما بما ينسجم وتحقيق أهدافها في المنطقة.

رابعاً : مناهج البحث :

إعتمد الباحث للوصول الى غايته على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الاسباب الكامنة وراء حركة كل من طرفي العلاقات الإيرانية التركية وإنعكاسه على الرؤية الأمريكية حيالهما.

خامساً : هيكلية البحث:

طبيعة البحث اقتضت تقسيمه الى ثلاثة محاور، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، إذ تم في المحور الاول دراسة طبيعة المتغيرات الإقليمية التي أثرت على علاقات القوى الإقليمة وكيفية تأثيرها على رؤية القوى الفاعلة فيها، بينما درسنا في المحور الثاني الرؤية الأمريكية للدور التركي في المنطقة ، وعمدنا في المحور الثالث الى دراسة الرؤية الامريكية للدور الإيراني .

١. متغيرات البيئة الإقليمية:

البيئة الإقليمية شهدت عدد من المتغيرات المهمة التي لم تعيد رسم طبيعة التفاعلات بين مختلف مكوناتها على نحوٍ جديد فحسب ، بل وإنها كانت الأساس في تبنى كلٍ من إيران وتركيا لأدوارٍ جديدة مختلفة عما كان يضطلع به كل منهما في السابق.

العلاقات الإيرانية التركية كانت تتميز بالأهمية في طبيعة التفاعلات التي تشهدها بيئة المنطقة ، إذ لكل منهما توجهات وسياسات كانت سبباً في تبلور أنماط من العلاقات إنعكست بآثارها على مجمل مكونات تلك البيئة من دول وقضايا ، ظهرت معها بالنتيجة علاقات تنافسية بين تلك الأطراف.

ولإن القوى الفاعلة في المنطقة لاسيما الولايات المتحدة كان لها سياسات تعكس طبيعة مصالحها وأهدافها، فلقد كان هذا الأمر مدعاةً لحصول نوع من التقاطع والتنافس مع توجهات كل من إيران وتركيا ، وهو ما تأثر وعلى نحوٍ كبير بمدركات ورؤى السياسة الأمريكية لما يجب أن يكون عليه أدوار كل من إيران وتركيا في تفاعلات المنطقة وقضاياها المختلفة.

أ. القضية السورية:

عدت هذه القضية من القضايا الأساسية في التنافس الإقليمي[٢] ، ولم تقتصر تداعياتها منذ إندلاعها آنذاك الى يومنا الراهن على طبيعة العلاقة بين أطراف محددين فحسب، بل تعداه الامر ليشمل معظم القوى الفاعلة في عموم البيئة الإقليمية سواء كانت من داخلها او خارجها ، وهو ما دفع بعضهم لوصف التفاعلات في هذه القضية بانه ((حرب عالمية باردة جديدة)) بين الشرق والغرب[٣] مما أدخلها في لعبة المساومات بين مصالح تلك القوى الامر الذي وجد صداه في تعقيد القضية وتازيمها بين الأطراف كافة [٤].

وكان لطبيعة موقف كل من إيران تركيا من القضية السورية طوال فترة تطور تفاعلاتها الأثر الكبير في تبني الولايات المتحدة الأمريكية لرؤيتها حيال كل منهما.

وبغض النظر عن طبيعة الموقف التركي بالنسبة لأحداث سورية الذي اثار العديد من التساؤلات حول مغزاه واسبابه؟ ولماذا مارس الاتراك هذا القدر من التدخل في الشأن السوري؟ فقد دخلت التوجهات التركية بسببها لمرحلة جديدة تختلف عن سابقتها ، خاصة وأنها قد وجدت فيها ما يُشكل تهديداً للأستقرار الإقليمي في المنطقة وفق وجهة نظرها ما دفعها لتبني سياسة جديدة سبيلاً للحفاظ على التوازن في المنطقة، إذ أن إندلاع الازمة السورية وضع تركيا امام حسابات مختلفة ومعقدة لأهمية سوريا في مدركها الإستراتيجي وموقعها الجغرافي[٥]، ما جعلها تتخذ مراحل مختلفة قبل بلورته على وفق الصورة التي كان عليها منذ نشوب الأزمة وتطورها وصولاً الى مراحلها المتقدمة وتحولها الى صراع إقليمي[٦]، حيث كان التوجه التركي بالضد من إيران وسوريا نتيجةً لمخاوفها من الدور الإيراني ومشروعها في المنطقة؛ لذا إنخرطت بكل ثقلها في هذه الأزمة لإزاحة الاسد عن السلطة [٧] ، وهنا يمكننا القول إن هناك أسباب عدة لتفسير التوجه التركي[٨] (على وفق وجهة نظرهم) حيال سوريا:

- التنافس الإقليمي بين كل من تركيا وإيران على صياغة وتشكيل مستقبل المنطقة، وعدم الرغبة بإتاحة المجال لتنامي الدور الإيراني ليس في سوريا(*) فحسب، بل وعموم المنطقة، بالتالي تغيير منظومة التوازنات في المنطقة لصالح الأنموذج الذي تمثله تركيا مما يسهم في تزايد نفوذها الإقليمي.
- المخاطر الأمنية التي تنتج عن تدفق اللاجئين وأرتباطها بمشكلات اقتصادية وأمنية داخل الأراضي التركية.
- إحتمالات أنتقال الصراع بُعده الطائفي إلى داخل تركيا أو إندلاع حرب إقليمية كبرى.
- الخوف من تنامي الوجود الإيراني في سوريا الذي قد يهدد مورد تركيا الرئيس للغاز الطبيعي وطريق عبور الصادرات التركية إلى آسيا الوسطى.
- تطورات الأزمة السورية سيوفر بيئة مناسبة لحركة المعارضة الكُردية التي تتهم تركيا النظام السوري وإيران بتقديم الدعم لها كورقة ضغط ضد تركيا[٩].
- أضرت الأزمة السورية بمصالح تركيا الأمنية والاقتصادية كما كان متوقعاً[١٠].

- ارتباط الموقف التركي في الازمة السورية بعموم التوازنات الإقليمية والعديد من الاعتبارات الدولية [١١].

وبتطور الأحداث في سوريا ، فقد إتجهت بوصلة الدور التركي الى التغير[١٢] لجملة من العوامل أهمها[١٣]:

١. تطور خارطة التحالفات في المنطقة بصورة عامة وسوريا بصورة خاصة.
٢. خذلان الولايات المتحدة لتركيا وفق وجهة نظرها.
٣. الضغوط الداخلية لتبني سياسة اكثر توافقاً مع المصالح التركية.
٤. عدم وجود حلفاء حقيقيين يمكن الإعتماد عليهم بعد تصاعد الخلافات مع دول الخليج العربي.

ما سبق إنعكس في تبني تركيا سياسات جديدة حيال محيطها الإقليمي أساسها التقارب مع روسيا، والدخول في الحرب ضد الإرهاب والتحالف مع إيران، وتناقص دعمها للمعارضة السورية.

أما بالنسبة لإيران فقد تبنت منذ بدء الأزمة في سوريا موقفاً " داعماً مباشراً" لها[١٤]،هو ما تجلى من خلال التبني الكامل للمواقف الرسمية السورية للأحداث[١٥] ، وهو ما لم يكن مفاجئاً للكثير من الآراء بسبب طبيعة العلاقات الإستراتيجية بين إيران وسورية منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وهو يقوم على إعتبارات عدة:

- أي عملية لإسقاط أو إضعاف النظام السوري ستترك تداعيات غير جيدة لدورها في المنطقة.
- سوريا هي البوابة الجيوسياسية للدور الإقليمي الايراني [١٦].
- ما يجري في سوريا هو محاولة خارجية للحد من النفوذ الإقليمي الإيراني [١٧].

لذا انطلقت ايران في موقفها من خلال تأكيد:

أ. معارضة كل الجهود لإثارة المشاكل وعدم الاستقرار في سوريا.

ب. رفض التدخل الاجنبي الخارجي فيها

ج. عد سوريا ساحة لمواجهة تدخلات القوى الكبرى في عموم البيئة الاقليمية.

كما يمكننا القول أن التوجه الإيراني لدعم سوريا في أزمتها إنما ينطلق من كونه جزءاً لا يتجزأ من عموم دورها الإقليمي [١٨]، ولتعزيز سلسلة محاورها في المنطقة[١٩]، ومواجهة محاولات تحجيمها من بعض القوى الفاعلة في المنطقة.

ب. البرنامج النووي الإيراني

يُعد الملف النووي الإيراني من اكثر الملفات تعقيداً في عموم تفاعلات البيئة الاقليمية لما له من نتائج وتداعيات[٢٠]؛ ليس على مستوى العلاقات الثنائية بين الطرفين فحسب ، بل وعموم أطراف البيئة الإقليمية.

بدأت إيران برنامجها النووي في الخمسينيات من القرن الماضي[٢١] بالتعاون مع الولايات المتحدة عبر ما سُميَ بـــ برنامج (الذرة من اجل السلام)*، وبموجبه وقع البلدين على إتفاق لإمتلاك إيران البرنامج النووي عام ١٩٥٧[٢٢]، وإتسع فيما بعد ليشمل دول اوربية

أخرى. وهنا وتؤكد إيران أن ما موجود من مشاريع طاقة نووية لديها ضمن إطار برنامجها النووي انما هي للأغراض السلمية والاقتصادية [٢٣].

في مطلع التسعينيات من القرن الماضي ، عمدت إيران الى تبني توجهات جديدة للبرنامج النووي تتفق مع رؤيتها الشاملة لإعادة بناء مقومات قدراتها المختلفة التي تضررت بسبب الحرب العراقية الايرانية والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها عليها، والسعي للإعتماد على حلفاء جدد لها بعيداً عن الولايات المتحدة ، وإحياء برنامجها النووي[٢٤]، وهو ما تفاعل مع التحولات الكبيرة في البيئة الإقليمية والدولية آنذاك.

يُعد عام ٢٠٠٢ نقطة تحول بارزة في البرنامج النووي الإيراني ، عندما تم الإعلان عن وجود موقعين نوويين لتخصيب اليورانيوم في موقع نطانز وأخر للماء الثقيل في (أراك)[٢٥]، ما أدى الى إثارة التوتر مع القوى الكبرى وإتهام إيران بالسعي لإمتلاك أسلحة نووية.

طبيعة التوترات المرتبطة بالبرنامج النووي الايراني كانت مقترنة بطبيعة المبررات التي يسوقها كل طرف من أطراف العلاقة، فالإيرانيون يتمسكون بأهدافهم المعلنة من وراء برنامجهم النووي، المتمثلة بـــ [٢٦] :

١. الحق القانوني في امتلاك التقانة النووية للأغراض السلمية بموجب معاهدة الحد من خطر انتشار الأسلحة النووية (NPT).
٢. توفير وتأمين الطاقة الكهربائية لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط المتزايدة بسبب تنامي مواردها البشرية.
٣. توفير ثروتها القومية من النفط والغاز الطبيعي بهدف توجيهها نحو التصدير الخارجي.
٤. انجاز برامجها الصناعية واستخدام هذه الطاقة في المجالات الصحية والزراعية.

بالتالي تؤكد إيران أن التمسك بالبرنامج النووي هو من أولويات السياسة الايرانية لحماية مصالحهم[٢٧].

على خلاف الموقف الايراني من تبني البرنامج النووي، تقول الولايات المتحدة الامريكية بأن هناك اهدافاً أخرى تغاير ما يقوله الايرانيون تتجسد في تطوير إمكاناتها التقنية لإنتاج أسلحة نووية لدعم تنامي دورها الاقليمي، وهو ما أفرز علاقة متوترة بين الطرفين[٢٨].

خلال هذه الحقبة برز الدور التركي في مفاوضات البرنامج النووي لإيراني ، إذ تم التوقيع على إتفاق في تركيا عام ٢٠١٠ بين كل من ايران والبرازيل برعاية تركية يتضمن تخصيب اليورانيوم خارج الأراضي الإيرانية مقابل السماح لها بالحصول على الوقود النووي المخصص للأبحاث الطبية [٢٩]، وهو ما مهد السبيل لاحقاً للتفاوض حول مجمل البرنامج النووي الإيراني.

أدت تركيا دوراً مهماً في ضبط تفاعلات البرنامج النووي الايراني[٣٠]، وتنطلق الرؤية التركية حول البرنامج النووي الايراني من القناعة بأنها ليست هي المستهدفة من تطوير ايران لأي برنامج نووي ، وتفاعل مع هذه الرؤية القبول المتفق عليه بين كل الأطراف ذات الصلة لتأدية تركيا مثل هذا الدور، وبدأت جهود تركيا للوساطة في أزمة البرنامج النووي الإيراني في التبلور[٣١] من خلال تأديتها لدور الوسيط بين إيران والمجتمع الدولي[٣٢].

يمكننا القول إن الرؤية التركية حول البرنامج النووي الإيراني تتجسد في حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية وانتاجها للأغراض السلمية؛ لذا لإيران كل الحق في انتاج طاقة نووية لأغراض سلمية وتحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٣٣] ، وتعارض إمتلاك إيران للسلاح النووي ، لكنها في الوقت نفسه تدعو الى اقامة منطقة منزوعة السلاح النووي[٣٤]، وبذلك فهي تعكس المخاوف التركية من تحول إيران الى قوة نووية سبيلاً لأن تترتب أية ضغوطات على الداخل التركي باتجاه المطالبة بالحصول على سلاح نووي تركي الذي يبقى مصدر قلق كبيرٍ لها دون ان تكون إيران نفسها عاملاً مهدداً لها[٣٥] وهو ما من شأنه أن يؤدي الى سباق تسلح نووي في المنطقة؛ لذا سعت تركيا[٣٦] إلى التواصل الدائم مع أطراف الأزمة لمنع تصاعدها، وتبني الحوار بينهما، مع تأكيد سلمية البرنامج النووي الإيراني[٣٧]، والتعامل دبلوماسياً معها للحد من أي تداعيات سلبية في المستقبل [٣٨]، مع التأكيد بإستمرارية تأديتها لدور الوسيط.

ومع حصول جملة من المتغيرات فقد حصل نوع من الانفراج في التعاطي مع الموضوع حيث :

١. تغيرت رؤية الإدارة الأمريكية من الجوء للحل العسكري للحد من الطموح النووي الإيراني الى الخيار السياسي الدبلوماسي.
٢. تنامى الدور الإقليمي الإيراني بما لا يمكن معه بعدم اخذه بنظر الاعتبار في اية سياسة محتملة ضدها من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت إيران لاعباً اساسياً في العديد من القضايا الإقليمية التي يجب اشراكها فيها.
٣. تطورات البيئة الإقليمية التي جعلتها متعددة الأطراف لا يمكن للولايات المتحدة وحدها التأثير فيها لمصلحتها دون الاخذ بالاعتبار باقي الأطراف الفاعلة الأخرى.
٤. اقتراب الانتخابات الأمريكية الرئاسية التي حملت في طياتها ملامح تغير الإدارة الامريكية ورغبتها في انجاز سياسي يدعمها في الداخل الأمريكي[٣٩].

أبرز التطورات التي شهدتها القضية تجلت في التوصل لإتفاق على تجميد البرنامج النووي لتخصيب اليورانيوم مقابل رفع جزئي للعقوبات،إذ بدأت الولايات المتحدة وإيران وبلدان أخرى بتنفيذ الاتفاقية في ٢٠ كانون الثاني عام ٢٠١٤[٤٠] على أن تستمر هذه الاتفاقية المؤقتة لستة أشهر ومن ثم تؤدي إلى اتفاقية أخرى طويلة الأمد تسمح لإيران بتطوّير قدراتها على إنتاج الطاقة الذرية مع منع أي برنامج مستقبلي للحيازة على أسلحة نووية وفي المقابل يرفع الغرب عقوباته تدريجياً عنها.

على خلاف الرئيس الأمريكيّ السابق(باراك أوباما)عارض الرئيس الأمريكي(دونالد ترامب) الاتفاق النووي مع إيران[٤١] الذي وقع عام (٢٠١٥) ووصفه بالأسوأ في التاريخ وسعى نحو الغائه أو إعادة النظر فيه مرة اخرى[٤٢] ، وهو ما عُدَّ البداية لرؤية أمريكية جديدة تجاه إيران.

صحيح أن إدارة ترامب طرحت العديد من المبررات لقرار إنسحابها من الاتفاق[٤٣]، لكن كل هذه المبررات لم تمنع باقي الاطراف الدولية من انتقادهم كونها تحمل في طياتها مخاطر جمة لا يمكن لتفاعلات البيئة

الاقليمية من ان تتحملها، فهناك من يرى أنّ قرار الرئيس الأمريكيّ بالإنسحاب من الاتفاق النووي قد لا يتسبب في عزل إيران بقدر ما يعزل الولايات المتحدة [٤٤] برغم كل الدعوات الإقليمية والدولية لعدم الانسحاب، أعلن الرئيس الأمريكيّ (دونالد ترامب) في الثامن من أيار ٢٠١٨ إنسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (٥+١) من طرف واحد[٤٥] ، وهو ما جاء ضمن تأكيد لعدة وعود تعهد بها ضمن برنامجه الانتخابي قبل استلامه لسدة السلطة اذ وصف الاتفاق آنذاك بأنه (فاجعة السياسة الخارجية) ويجب تعديله[٤٦]، ولم يكتف بهذا فحسب ، بل عمل على تمديد العقوبات على ايران لمدة عشرة اعوام جديدة تنتهي في عام ٢٠٢٦ [٤٧]، وهو ما لم تقم إيران بالرد عليه سلباً لقناعتها بإتخاذ مبدأ الشفافية و تعزيز الثقة مع المجتمع الدولي لرفع الحظر الاقتصادي عنها من خلال سياسة الخطوة خطوة [٤٨].

٢ .*الرؤية الأمريكية للدور التركي:*

خلال حقبة الحرب الباردة كانت تركيا على وفق الرؤية الامريكية أداة تنفيذية ضمن إطار إستراتيجيتها العالمية الرامية لإحتواء الإتحاد السوفيتي وإقامة الأحلاف من اجل الإطاحة به، والعمل على محاصرته ودرء خطره والاستعداد لأية مواجهة عسكرية محتملة معه [٤٩]، وهو ما منع من بروز الدور التركي طوال هذه الحقبة.

بعد إنتهاء الحرب الباردة وظهور العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية، عمدت تركيا الى تأدية دور إقليمي جديد يتماشى مع تلك المتغيرات من جهة، وبناء سياسة خارجية جديدة تسعى لأن تكون من القوى الفاعلة والمؤثرة في عموم تفاعلات المنطقة من جهة أخرى، وهو ما تفاعل مع الرغبة الامريكية بمثل هذا الدور ، إذ ترى الولايات المتحدة في تركيا قوة إقليمية صاعدة لها الإمكانية والقدرة على تأدية دور فاعل ومؤثر في قضايا المنطقة بما ينعكس على مصلحة الطرفين [٥٠].

تتميز تركيا وفق الرؤية الامريكية بمكانة مركزية[٥١] بسبب من موقعها الجغرافي بتوسطها بين (البلقان واسيا الوسطى ومنطقتي الشرق الأوسط وقزوين) اللتين تعدان مركزاً لمصادر الطاقة المهمة، وكونها مهمة لعموم المنظومة الأمنية الإقليمية[٥٢] ، فضلاً عن العديد من المزايا التي لا يمكن لصانع القرار الامريكي التغاضي عنها في حساباته الاستراتيجية للمنطقة، ولعل أهمها الآتي:

- إيجاد حليف قوي يمكنها من مواجهة تنامي النفوذ الايراني[٥٣].
- محورية الدور التركي في موضوع الطاقة الاقليمية وأهميته في تقليل إعتماد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة على الدور الروسي في هذا المجال كطريق مستقبلي لإمدادات النفط والغاز من دول اسيا الوسطى لأوربا[٥٤] بديلاً عن الخط الروسي الحالي الذي يمر من خلال اوكرانيا.
- السعي الامريكي لبناء شرق اوسط جديد يضع في إعتباره مركزية الدور التركي جنباً الى جنب علاقتها مع اسرائيل [٥٥]، وهو ما يتفق مع الرغبة التركية في الإنضمام الى جميع منظمات التعاون الاقليمي وتطويره ما يؤدي على وفق وجهة النظر هذه إلى زيادة الترابط والتبادل

الاقتصادي بين دول المنطقة مما سينعكس في خلق بيئة اقليمية مستقرة.

- حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لحلفاء موثوقين في مواجهة القضايا المختلفة التي تؤثر في سياستها في المنطقة[٥٦].

هناك تصور واضح لدى واشنطن بأن تركيا تمثل بديلاً ناجحاً للنفاذ الى العديد من بلدان الشرق الاوسط ووسط اسيا وكأنموذج اسلامي [٥٧] معتدل يحتذى به وكعضو مسلم وحيد في حلف الناتو فضلاً عن علاقاتها التاريخية مع الغرب، وهو ما دفع بالولايات المتحدة الى تقديم بعض التنازلات او المزايا لتركيا سبيلاً للحصول على دعمها في هذا الحقبة[٥٨] ، وكذلك لمواجهة ما سُمي بالتطرف الاسلامي ومناهضة الغرب الذي عدَت الولايات المتحدة الامريكية العدو الاول للاسلام وتلك الجماعات[٥٩]، حيث أعتبرت الولايات المتحدة تركيا أنموذجاً لدولة ديمقراطية اسلامية معتدلة في منطقة الشرق الاوسط[٦٠] يمكن الإعتماد عليها لخلق رؤية جديدة حيال المنظومة الثقافية الغربية التي تحاول الولايات المتحدة نشرها في عموم المنطقة لمرحلة ما بعد مكافح تنظيم القاعدة والجماعات الارهابية[٦١]، إذ تسعى الولايات المتحدة الى تحسين علاقاتها بحركات الاسلام السياسي في الشرق الاوسط لاسيما تلك التي تتفهم الغرب ومصالحه في المنطقة والعمل على محاصرة التيارات الراديكالية ووجهة النظر الامريكية هنا تنبع من قناعتها بأن الاستقرار الذي تؤمنه الانظمة ذات الميول الاسلامية لن يكون مضراً بالمصالح الامريكية فحسب بل وسيؤدي الى نوع من التعاون بين دول المنطقة من اجل تأمين السلام الدائم.

تمثل الهواجس الأمنية المؤثرة في الأمن القومي التركي التي نجمت عن إنهيار الاتحاد السوفيتي وعدم إستقرار منطقة آسيا الوسطى والقوقاز أبرز العوامل الدافعة وراء الرؤية التركية لدعم علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية [٦٢] ، حيث إن البيئة الدولية التي انبثقت عن نهاية حقبة الحرب الباردة تميزت بالتوترات واستمرار العديد من الصراعات وتلك المخاطر والتهديدات التي وإن كانت قد قلت بالنسبة للإتحاد الأوربي فإنها تنامت لتركيا وتعددت معها هواجسها الأمنية.

إن التخوف التركي المتجذر من سعي روسيا الإتحادية لتأدية دور عالمي إنطلاقاً من المنطقة أحد ابرز تلك الهواجس لاسيما أن روسيا تعارض وبشدة التوجهات التركية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة[٦٣].

ولإنَّ الدور التركي (على وفق وجهة نظرهم) يتقيد بطبيعة تفاعلات البيئة الاقليمية من حيث (التوازنات والتنافسات) [٦٤]، فقد سعت الى رسم علاقتها مع الولايات المتحدة وفق هذه الرؤية، إذ تتمحور حول إمكانية الإستفادة من هذه العلاقة لدورها الإقليمي الذي تتوخى من خلاله تقديم نفسها كقوة جديدة لها مقبولية كبيرة[٦٥] لدى دول المنطقة العربية كخيار إستراتيجي لا يمكن غض النظر عنه في تفاعلات عموم المنطقة، وبالتالي تنظر تركيا لعلاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية الركيزة الإستراتيجية لتحقيق الآتي:

١. إستثمار هذه العلاقة لتعزيز رغبتها في تأدية دور جديد في المنطقة (سياسياً ، اقتصادياً).

٢. المساعدات الإقتصادية التي يمكن ان توفرها الولايات المتحدة لها في جميع الصُعد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً [٦٦].

٣. الحصول على الدعم الامريكي في إمكانية قبولها داخل الإتحاد الأوربي [٦٧]،لأن وجهة النظر الأمريكية بهذا الخصوص تتمحور في أهمية تركيا للإتحاد الأوربي من خلال إستمرارية نموها الإقتصادي وإصلاحاتها السياسية وأية عرقلة لهما ستنعكس في المزيد من عدم استقرار في المنطقة وإمكانية بروز مشاكل داخلية لن تكون الدول الأوربية بعيدة عنها ، هذا من جانب كما أن جعل تركيا تشعر بكونها دولة بعيدة عن أوربا وغير منتمية لها سينمي من الشعور الاسلامي المتجذر في داخلها وبالتالي تشجيع الدعوات التي تنادي بالإبتعاد عن الغرب وهو ما لن يكون في صالح الولايات المتحدة وعموم أوربا [٦٨] من جانب آخر.

٤. تعزيز دورها الإقليمي الذي كان قائماً آنذاك على المبادئ العلمانية في توجهها نحو الغرب[٦٩].

٥. إستثمار نظرة بعض الأطراف العربية التي ترى في هذا الدور (الموازن الإقليمي) الذي يمكن الأعتماد عليه في مواجهة المشاريع الأخرى (على وفق تلك وجهة النظر).

برغم وجهة النظر السابقة تجاه تركيا، كانت هناك عدد من الآراء داخل الإدارة الامريكية لا تتوافق مع هذه الرؤية [٧٠] وهو ما برز الى العلن في العديد من القضايا ابرزها (سياستيهما في سوريا، القضية الكردية ، توترات العلاقة بين الطرفين لمرحلة ما بعد إنقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦ في تركيا).

بناءً على ما سبق ذكره، كونت الولايات المتحدة رؤية خاصة لما ينبغي ان يكون عليه الدور التركي في علاقته مع إيران من خلال جعله الموازن للدور الإيراني في المنطقة، والدفع بإتجاه تبني تركيا للرؤية الامريكية في تشديد العقوبات ضد ايران[٧١]، وهو ما وضع تركيا بفترات مختلفة في مازق التعاون مع الولايات المتحدة او المضي قدماً بعلاقتها مع إيران ، إلى جانب رغبتها في ضم تركيا[٧٢] لمحاولاتها في بناء تحالفات اقليمية لمواجهة تنامي تطورات البيئة الاقليمية[٧٣].

بقت تركيا الشريك (الاستراتيجي) بسبب الاهمية التي تملكها في الشرق الاوسط ودورها في عملية السلام وقدرتها على حل المشاكل وتصفيرها، وهو ما تغير مع الانقلاب الفاشل في تركيا في ١٥ تموز ٢٠١٦ ، إذ بدأت مرحلة جديدة من العلاقات القائمة على الشك والتوتر وأحياناً التقاطع بين الطرفين.

٣. الرؤية الأمريكية للدور الإيراني:

منذ الأيام الأولى للثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ شهدت العلاقات الإيرانية الأمريكية تصادم وتناقض و عدم استقرار إستمر طويلاً[٧٤]، مما جعل التوجهات الإيرانية تشكل وفقاً للعديد من الآراء في الداخل الامريكي خطراً على مصالحهم القومية[٧٥].

كانت الرؤية الامريكية لإيران تنبع من كونها دولة معادية لمصالح الولايات المتحدة[٧٦]، وبالتالي إقترنت رؤيتها بالرغبة لتغيير السلوك الإيراني في عموم المنطقة[٧٧]، وتمثل تحدياً للدور الأمريكي ومشاريعه في

المنطقة[٧٨]، لاسيما وإنها (على وفق وجهة النظر الأمريكية) من الدول الراعية لقيم العنف والتطرف الذي يجب مواجهته[٧٩]، إلى جانب كونها معارضةً للعملية السلمية في المنطقة، وسعيها لإمتلاك وتطوير أسلحة الدمار الشامل[٨٠].

وفقاً للتصور الاستراتيجي الأمريكي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تعميق عزلة إيران الخارجية من خلال تحجيم الصلات الاقتصادية بينها وبين دول العالم عن طريق فرض عقوبات اقتصادية ومالية على الأطراف المتعاملة مع إيران، وفرض العقوبات على أية شركات تستثمر أو تتعامل معها [٨١] ، وبذلك فإن الملف النووي الإيراني الذي انتهى بتوقيع خطة العمل الشاملة المشتركة مع السداسية الدولية (٥+١) في ١٤ تموز ٢٠١٥ يعتبر من أبرز القضايا المؤثرة في صياغة الرؤية الأمريكية لإيران (كما تم بيانه سابقاً).

وصول إدارة جديدة للبيت الأبيض بقيادة الرئيس الجمهوري دونالد ترامب أدى إلى إختلاف الرؤية الأمريكية في تعاملها مع إيران وإعلانها الانسحاب الأحادي الجانب من هذا الاتفاق في ٨ آيار ٢٠١٨ [٨٢] ، ما يثير تساؤلات عديدة حول ماهية تلك الرؤية الأمريكية للتعامل مع إيران.

تباينت الرؤية الأمريكية تجاه إيران بين إدارتي الرئيس السابق أوباما، والرئيس الحالي دونالد ترامب، واتسمت المواقف الأمريكية تجاه الملفات المتشابكة مع المصالح الإيرانية في المنطقة بكثير من الاختلاف، ولكن تلك الرؤية إستمرت بالتأثر بعدد من المرتكزات كالآتي:

أولاً :استمرت المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة كما هي، إلا إن الاختلاف قد طال نهج السياسة الخارجية المتبع في إدارة اوباما عن نهج إدارة ترامب في إدارته لملفات السياسة الخارجية وضمان استقرار المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة، ففي حين حاولت إدارة أوباما التعامل بدبلوماسية وتفاوض للوصول لاتفاق نووي وبدعم من الحلفاء الأوروبيين بالإضافة لموقف روسيا والصين – حلفاء إيران، ومن ثم توقيع خطة العمل المشتركة: جاء ترامب لمواجهة إيران من خلال انتهاج خطوات تصعيدية ضدها حتى تخفض سقف توقعاتها ومن ثم فرض التفاوض مرة أخرى معها بشروط تناسب إدارته (وفق وجهة النظر الأمريكية).

ثانياً : اختلاف خلفية الرئيس أوباما كديمقراطي يفضل خيار الدبلوماسية السياسة عن خلفية ترامب كجمهوري محافظ، إنعكس في طبيعة تعاطي كل منهما للملف الإيراني.

ثالثاً :المحافظة على أمن إسرائيل والحد من الانتشار النووي في المنطقة لصالحها، وتأمين منابع النفط والغاز وضمان المرور من الممرات والمضائق البحرية في المنطقة ومحاربة الإرهاب.

بالتالي المرتكزات السابقة والسعي الأمريكي لإدماج إسرائيل في المنطقة في ظل بيئة إقليمية تنتشر فيها الصراعات الطائفية والعرقية[٨٣] تشكل أبرز ملامح الرؤية الأمريكية لمواجهة إيران في المنطقة ولحماية مصالحها الحيوية في تلك المنطقة.

إستندت الرؤية الامريكية لإيران منذ عهد إدارة أوباما مصالح الولايات المتحدة في الخليج العربي، لكنها أولت الملف النووي الإيراني أهمية بالغة ما دفع الكثير

للقول أن ابرز إنجازات الإدارة الامريكية في عهد أوباما كانت الإتفاق النووي مع إيران*.

شهدت الرؤية الامريكية تجاه إيران تحولاً كبيراً في فترة الرئيس الامريكي أوباما ألقت بنتائجها الاستراتيجية على الأمن في عموم المنطقة، وبضوءه أتجه أوباما إلى تبني سياسة جديدة تقوم على الحوار والانخراط المباشر بالحوار معها، بدلاً من المواجهة وسياسة العصا الغليظة والتهديد باستخدام القوة العسكرية[٨٤] التي كانت تميز الرؤية الامريكية في التعامل مع إيران، والتي قابلتها ايران بطرح مقاربة "الانخراط البنّاء" في علاقتها مع الغرب وتحديدًا الولايات المتحدة الأميركية، والتي تحقق لطهران مصالح أساسية تتجسد في تأمين حق إيران بإمتلاك القدرات النووية بما في ذلك تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها النووية، واعتبار ذلك أمرًا غير قابل للتفاوض، وضمان تأدية دور إقليمي فاعل في المنطقة [٨٥].

إضافةً لما سبق ذكره ، تميزت سياسات أوباما في تلك الحقبة بتوجهات محددة حيال دول وحركات الإسلام السياسي (السني والشيعي)، وهي التوجهات التي تبلورت من خلال إعتمادها مبدأ (الارتباط أو الانخراط) بالجماعات الإسلامية وتبني فكرة مفادها أن "الدمج يؤدي إلى الاعتدال"، وبالتالي تبنى أوباما في أعقاب الربيع العربي هذه الرؤية للتعامل مع الإسلاميين وتعني هذه بأن سياسة الارتباط بالإسلاميين والتعامل معهم سوف تحولهم من قوى راديكالية إلى قوى معتدلة، وهو ما دعا بالإدارة الأمريكية الى تطبيق هذه الرؤية على إيران ما أسفر عن عقد الاتفاق النووي معها[٨٦].

من هنا انطلقت الرؤية الامريكية للدور الايراني في المنطقة مما دفعها الى طرح فكرة إمكانية تعزيز علاقاتها مع السعودية لتقاسم نفوذ المنطقة في ظل سلام بارد بدلاً من أن تقوم الولايات المتحدة بمساندة الدول العربية فتجد نفسها في مواجهة طويلة مع إيران[٨٧].

صحيح أن الرؤية الامريكية هنا اختلفت مع العديد من الدول العربية واسرائيل لمواجهة إيران حيث كانوا يفضلون التعامل باستخدام القوة العسكرية – من منطلق منعها للوصول للقدرة النووية وامتلاكها، لكن الإدارة الامريكية تبنت التفاوض والدبلوماسية من منطلق منع إيران من إنتاج السلاح النووي ، وهنا نحن نعتقد أنه كان إختلاف لا يتعدى الخلاف التكتيكي مع إلتزام الولايات المتحدة بأمن واستقرار إسرائيل، حيث ان الإدارة الأمريكية عمدت إلى(إمساك العصا من المنتصف) في العلاقة مع الخليجيين وإيران ، وهو ما يعكس لنا الإدراك الأمريكي لأهمية الدور الإيراني في العديد من قضايا المنطقة[٨٨] .

وبالتالي كانت هناك عدة رؤى حول ايران تسود الإدارة الامريكية آنذاك، الأولى تتبنى فكرة الارتباط بدول ذات مرجعية إسلامية معتدلة وأن عزل دولة لا يمكن أن يغير سلوكها ، لذا وفق رؤيتها يمكن من خلال تحفيز المعتدلين الإيرانيين للاهتمام بالتنمية الاقتصادية وما يترتب عليها من نتائج، وإقامة علاقات تجارية تقوم على الاعتماد المتبادل بين إيران والولايات المتحدة ، يمكن أن يقدم لقادة إيران الدافع لكي يسلكوا سلوكاً معتدلاً سينعكس بالنتيجة على علاقات مستقرة[٨٩]، وعلى خلاف الرؤية السابقة، تنطلق الرؤية الثانية من اعتبار إيران قوة ثورية لها طموحاتها للهيمنة خارج

حدودها،وفرض سيطرتها على المنطقة وتوسيع دورها الإقليمي ، وهي الرؤية التي تبنتها الإدارة الأمريكية في عهد ترامب.

مع مجيء ترامب للسلطة عمد إلى تصعيد لهجة الخطاب الأمريكي ضد إيران معتبراً إياها دولة ترعى الإرهاب في المنطقة، لذلك اعتمدت سياسة ترامب على نقطتين أساسيتين وهما تصعيد الخطاب الأمريكي ضد الخصوم والمنافسين ثم فرض عقوبات اقتصادية صارمة وهو ما سيدفعهم للجلوس على طاولة المفاوضات وتنبع سياسة ترامب هذه من إيمانه بقدرته التفاوضية من خلال الضغط على القادة المنافسين والخصوم والحصول على تنازلات [٩٠].

وبسبب هذه التوجهات، عمدت الولايات المتحدة على الانسحاب الفردي من اتفاق ٥+١ وتبعها بفرض العقوبات الاقتصادية على إيران وألحقتها بمجموعة عقوبات ثانوية أخرى، وبحسب نهج ترامب فإن هذه الخطوات جاءت لدفع القادة الإيرانيين للجلوس على طاولة المفاوضات لسد ثغرات الاتفاق السابق والحصول على مزيد من تنازلات إيرانية جديدة [٩١].

ما سبق دفع الادارة الامريكية الى التشدد برؤيتها تجاه ايران ووضع العديد من المطالب بشأن نفوذها الإقليمي[٩٢] (وفق وجهة النظر الأمريكية) مثل إنهاء دعم الجماعات المسلحة وسحب قواتها من سوريا ووقف سلوكها المهدد لجيرانها بما في ذلك التهديدات ضد إسرائيل والهجمات الإلكترونية والتهديدات لحركة الملاحة البحرية ، وهو ما دفعهم لتحديد شروط جديدة لبدء مفاوضات جديدة مع إيران تفضي لاتفاق جديد بشأن برنامجها النووي، من خلال تقديم مزيد من المعلومات عن الأسلحة النووية السابقة وإنهاء جميع عمليات تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته والتوقف عن تطوير وتصدير الصواريخ الباليستية والسماح للمفتشين بوصول غير محدود لأي مواقع يحتمل أن تكون ذات صله بأنشطة إيران النووية.

وبالتالي تبنت إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" استراتيجية صارمة تجاه إيران تقوم على إعادة فرض العقوبات الدولية عليها ، بهدف إحداث تغيير جوهري في السياسات التي تتبناها إيران منذ فترة ليست بالقصيرة، والتي كانت مصدرًا دائمًا للتوتر مع الولايات المتحدة (وفق وجهة النظر الأمريكية)، ولكنّ تلك الاستراتيجية لم تفلح حتى الآن في إحداث التغيير المطلوب.

من الجدير بالذكر كانت هناك عدد من الدعوات في الداخل الأمريكي وتعويض هذه السياسة بأخرى ديناميكية تقوم على تبادل المصالح المشتركة، رغم التعنت الذي يسود أروقة الإدارة الأمريكية تجاه هكذا رؤى[٩٣] ، وتقوم هذه الرؤية على:

- تصحيح التوجه المنفرد الأمريكي اتجاه إيران من خلال إشراك الحلفاء الأوروبيين واليابانيين والخليجين لتحديد سياسات متعددة الأطراف تجاه إيران.
- المحافظة على التواجد العسكري الأمريكي في الخليج لصد أي تهديد إيراني من أي نوع.
- عزل قوى التطرف والممانعة في المنطقة، وعلى رأسها إيران بحيث يتطلب ذلك جهداً أمريكياً جدياً لتسهيل عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين [٩٤]، ومحاولة جر

السوريين أيضا إلى شكل من أشكال التسوية السلمية مع الإسرائيليين في مرحلة لاحقة.

كما ان الإدارة الأمريكية إذا كانت ترغب في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية تجاه إيران، فإن عليها انتهاج سياسة جديدة أكثر واقعية تقوم على التالي[٩٥] :

أولاً– التأكيد على عدم رغبة الولايات المتحدة في تغيير النظام بإيران: إرسال الولايات المتحدة إشارات واضحة وموثوقة إلى إيران مفادها أنها لن تسعى لإسقاط النظام إذا تم التعامل مع مخاوفها، وإمكانية تقديم حوافز إيجابية لطهران في حال تغيير سياساتها.

ثانياً– إبقاء قنوات اتصال مفتوحة مع إيران: من خلال إعداد قناة اتصال خاصة مع إيران لمعالجة القضايا المشتركة على المدى القصير والمتوسط، بدلًا من انتظار إجراء محادثات رفيعة المستوى تتناول فقط مطالب الولايات المتحدة التي قد تستغرق سنوات حتى تبدأ، مما سيسمح لواشنطن بنقل مواقفها بوضوح وصراحة إلى طهران، وسيساعدها في توضيح نواياها.

ثالثاً– بناء بيئة قوية لظمان الالتزام الإيراني ببنود الاتفاق النووي: هنا على الولايات المتحدة ألا تعرقل جهود باقي أطراف الاتفاق لإقناع طهران بمواصلة التزامها بالقيود النووية الواردة في الاتفاق، ولا سيما الجهود الأوروبية والصينية والروسية في هذا الشأن.

رابعاً– العمل على فرض قيود واقعية على البرنامج الصاروخي: ضرورة البحث عن قيود واقعية على برنامج إيران الصاروخي، وذلك من خلال العمل المشترك بين الولايات المتحدة وأوروبا لضمان التزام رسمي من طهران بالالتزام بحدود الصواريخ التي فرضتها بنفسهامن خلال التوصل إلى اتفاق يمكن أن يحبط تطوير واختبار وإنتاج الأنظمة الصاروخية التي يمكن أن تصل إلى الولايات المتحدة وأوروبا .

خامساً– تحديد الأولويات لحل واقعي طويل المدى لملف إيران النووي: يجب الفصل بين "الخطوط الحمراء" وهي الأنشطة الإيرانية التي تشكل أهمية حقيقية وتتطلب ردود فعل جدية، وتلك الإجراءات الإيرا، لذا على واشنطن وحلفائها تطوير خيارات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية لثني إيران عن استئناف الأنشطة النووية الأكثر إشكالية، مثل الجهود المبذولة للحد من وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المنشآت النووية الإيرانية، أو تطوير قدرات جديدة يمكنها تحسين مسارات إنتاج الأسلحة النووية كالقدرة على إعادة معالجة البلوتونيوم.

سادساً– الاستخدام الأمثل للإجراءات المالية للضغط على إيران: هنا يتؤكد العديد من الآراء بضرورة إتخاذ تدابير مهمة لزيادة الضغط على إيران.

سابعاً– مواجهة السياسات الإيرانية التي تثير عدم الاستقرار في المنطقة: من خلال تعاون الولايات المتحدة مع الشركاء في المنطقة لمواجهة تنامي الدور الإيراني، وضرورة العمل على تحسين القدرات المشتركة، ووضع استراتيجيات لمواجهة قدرات الحرب غير النظامية، بما في ذلك خطة لحملة مشتركة، وكذلك إنشاء بعثات تدريبية وتمارين مشتركة، ومركز للاستخبارات.

مما تقدم لا بد من الاشارة الى ان الولايات المتحدة الامريكية قد تباينت لديها الرؤية لكل من تركيا وإيران، فعلى صعيد تركيا ومنذ الحرب الباردة قد وجدت الولايات المتحدة فيها الحليف الاستراتيجي من اجل الوقوف في وجه المعسكر الاشتراكي، ومع حدوث

حالة من التراجع بالأدوار في اوقات معينة إلا ان الولايات المتحدة الامريكية لا زالت تجد في تركيا الحليف الاستراتيجي وخاصة بعد ان وجدت تركيا عمقاً لها في منطقة الشرق الاوسط، هذه الرؤية تختلف تماماً مع الجانب الايراني فالولايات المتحدة ومنذ قيام الثورة الاسلامية في ايران جعلتها العدو الاساسي لها وتبنت اكثر من استراتيجية من اجل احتواء ايران والسيطرة عليها والعمل على الحد من نفوذها في المنطقة، والتعامل مع البرنامج النووي الايراني بكل حزم وقوة، الامر الذي يعطي مؤشرا لدعم الولايات المتحدة الامريكية للجانب التركي في تنافسها مع الجانب الايراني في المحيط الاقليمي لكلا الدولتين.

٤. الخاتمة:

البيئة الإقليمية تميزت بوجود عدد من القضايا ومنها البرنامج النووي الإيراني والقضية السورية التي كان لها الدور الكبير في التأثير في حركة التفاعلات لمعظم دول المنطقة على النحو الذي وجد صداه في تغير موازين القوى للقوى الفاعلة ، ما أدخل العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا الى مرحلة جديدة لم تختلف في تفاصيلها عما سبقته من فترات تاريخية لكنها أبرزت الى الواقع تفاهمات جديدة بين الطرفين قوامها تنافس إقليمي محموم على قضايا المنطقة دون أن يصحبه تصاعد في حدة الخلاف وإختلاف الرؤى حولها.

صحيح أن الولايات المتحدة قد كونت رؤية خاصة لما ينبغي ان يكون عليه الدور التركي في علاقته مع إيران من خلال جعله الموازن للدور الإيراني في المنطقة، والدفع بإتجاه تبني تركيا للرؤية الامريكية في تشديد العقوبات ضد ايران، وهو ما وضع تركيا بفترات مختلفة في مازق التعاون مع الولايات المتحدة او المضي قدماً بعلاقتها مع إيران ، إلى جانب رغبتها في ضم تركيا لمحاولاتها في بناء تحالفات اقليمية لمواجهة تنامي تطورات البيئة الإقليمية، لكن لكن هذا تغير مع الانقلاب الفاشل في تركيا في ١٥ تموز ٢٠١٦ ، إذ بدأت مرحلة جديدة من العلاقات القائمة على الشك والتوتر وأحياناً التقاطع بين الطرفين.

ومنذ تغير النظام في إيران عمدت الولايات المتحدة الى تبني سياسات كانت وما زالت بالضد من توجهات إيران الإقليمية و جعلتها العدو الاساسي لها وتبنيها لأكثر من إستراتيجية من أجل إحتواءها تنامي دورها الإقليمي والسيطرة عليه والعمل على الحد من نفوذه في المنطقة رغم وجود العديد من الآراء المتنامية داخل الإدارة الأمريكية لتبني سياسات أخرى للتعامل مع إيران.

الرؤية الأمريكية للعلاقات الإيرانية التركية لم تكن لأهمية الطرفين ودور كل منهما في مجمل التفاعلات الإقليمية فحسب بل ويتعداه الأمر لحيوية علاقتهما سويةً وما تمثله من حجر زاوية لأي ترتيب إقليمي سواء في الوقت الحاضر أو المستقبل.

الهوامش

(١) عبد الخالق عبد الله ، النظام الإقليمي الخليجي ، (مركز الخليج للأبحاث ، دبي) ، ط١ ، ٢٠٠٦، ص٢٤٣.

(٢) علي حسين باكير ، الأبعاد الجيو ستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سوريا ، (الدوحة ، مركز الدراسات والبحوث) بحث تم سحبه من الانترنيت بتاريخ ٢٠١٨\١٠\١٥ الساعة ١٦١٢ .

https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art121.aspx

[٣] قاسم محمد عبيد وحسيم مهدي ، البعد العسكري والأمني في العلاقات الروسية الإيرانية بعد عام ٢٠١١، مجلة قضايا سياسية(جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية) ، العدد ٥٤ ، تشرين الأول \ تشرين الثاني ٢٠١٨ ، ص ٣٢.

[٤] ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ،(بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون)، ٢٠١٣ ، ص ٢٨٠.

[٥] رامي عبد الله عبد المحسن ، توازن القوى وأثره على الازمة السورية ، مذكرة قدمت إستكمالاً لنيل متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية في أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ، جامعة الأقصى)، ٢٠١٤ ، ص ١٢٠.

[٦] علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الازمة السورية: الابعاد الانية والانعكاسات المستقبلية، سلسلة دراسات واوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة).
https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/The_Determinants_of_the_Turkish_Position_towards_the_Syrian_crisis_The_immediate_dimensions_and_future_repercussions.aspx

– كذلك أنظر : أفراح ثائر جاسم ، التحولات السياسية في البلدان العربية وإنعكاساتها على العلاقات التركية – الإيرانية : سوريا انموذجاً ٢٠١٠–٢٠١٢ ، مجلة دراسات إقليمية ، العدد ٣٨ ، ص ص ٦٣–٧١.

[٧] محمود نور الدين، تركيا وسورية : من تصغير المشكلات إلى تصفير الثقة، مجلة المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد ٣٩٢ ، تشرين الأول ٢٠١١، ص٣٠ .

[٨] أنظر : سهام فتحي سليمان ، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية ٢٠١١– ٢٠١٣ ، (رسالة غير منشورة قدمت إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، جامعة الأزهر ، غزة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية)، ٢٠١٥ ، ص ص ٤٥ – ٥٣.

[٩] أنظر في ذلك : عبد الحليم خدام، التحالف السوري– الإيراني والمنطقة،(القاهرة، دار الشروق)، ٢٠١٠ ص٤٠١.

[١٠] رابحة سيف علام ومحمود حمدي أبو القاسم، "الثورة السورية: التعقيدات الداخلية والتوازنات الدولية"، كراسات إستراتيجية،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)،العدد٢٣٦، ٢٠١٣، ص٣٤.

[١٠] أرول جيجي وقادر أوستن، "سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية" ، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خريف ٢٠١٢، ص ص٥٦–٥٧.

[١١] سامية بيبرس، "سوريا وتركيا بين التحالف والعداء"، مجلة شؤون عربية، (القاهرة،الامانة العام لجامعة الدول العربية)، العدد١٥٢، ٢٠١٢ ، ص ص ١٧٤– ١٧٦.

[١٢] انظر : محمود خليل يوسف ، تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ٢٠٠٨ – ٢٠١٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر– غزة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية)، ٢٠١٣ ،

[١٣] رشيد حوراني ، المسألة السورية ما بعد إنقلاب تموز الفاشل في تركيا،(دمشق، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام)، ٢١–٩–٢٠١٦ ، ص ص ٤–٥.

[١٤] عبد الحميد الموساوي ، قراءة في علاقات إيران الإقليمية والدولية ،(عمان ، دار أمجد للنشر والتوزيع)، ٢٠١٧ ، ص ٢٧١.

[١٥]حميد نعمة عيدان ،دور المبادرات السلمية في إدارة العلاقات الدولية ،روسيا الاتحادية انموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية العلوم السياسية ، جامعة المستنصرية)، ٢٠١٥،ص١٧٣.

[16] **Shahram Akbarzadeh and James Barry , Iran and Turkey ; not quite enemies less than friends , third world quarterly,2017,p.6.**

[١٧] سامح راشد ، مراجعة السياسات الإقليمية في ظل مستجدات المنطقة ، مجلة شؤون عربية ، تونس ، العدد ١٥٢ ، سنة ٢٠١٢ ، ص ص ٣٥–٣٦.

[١٨] عبد الحليم محجوب، معادلات متشابكة: المسألة السورية والمحاور الاقليمية والدولية المحتملة ،مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة ،مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ٢٠١٣،١٩٠،ص٩٢.

[١٩] ممدوح بريك و محمد الجازي ،النفوذ الايراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية تجاه المنطقة ٢٠٠٣–٢٠٠١، (عمان ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع) ،٢٠١٤،ص١٣٠.

[٢٠] للمزيد أنظر : حنان حكار ، التداعيات الأمنية للبرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي ، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد ٢٠ ، تموز ٢٠١٧ .

[٢١] إيفا حداد ، الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية وأثره في العلاقات الإيرانية – السعودية ، مجلة سياسات عربية ، العدد ٢٥ ، آذار ٢٠١٧ ، ص ٨.

* هو برنامج أعلنه الرئيس الأمريكي(أيزنهاور) في كلمة إمام الدورة السنوية الثامنة للجمعية العامة للأمم المتحدة في الثامن من كانون الأول سنة ١٩٥٣ سبيلاً لإتاحة الطاقة الذرية إمام الاستخدامات السلمية لدول العالم ..

[٢٢] محمد السعيد إدريس، البرنامج النووي الإيراني، السيناريوهات المحتملة والتداعيات الإقليمية، مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج، الإمارات، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦، ص٦-٧.

[٢٣] محمد الجازي ، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية ، (بيروت ، الاكاديميون للنشر والتوزيع)، ٢٠١٤ ، ص ص ١٤٢ -١٤٣.

[٢٤] ريتشارد راسل، إيران في ظل الوضع العراقي- التعامل مع رهان طهران على الأسلحة النووية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث، العدد١١٧، ٢٠٠٥، ص٤٦.

[٢٥] احمد إبراهيم محمود ، ملفات إيرانية : الحالة السياسية الإيرانية والملف النووي في عهد احمد نجاد ، مختارات إيرانية ، العدد ٦١ ، آب ٢٠٠٥ ، ص ٦٥.

[٢٦] ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٤١.

[٢٧] جورج بيركوفيتش، البرنامج النووي الإيراني بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام ٢٠٠٥ ، في كتاب : البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات ،(أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، ٢٠٠٧، ص ٥٢

[٢٨] مهدي نور الدين ، الحصار المتبادل العلاقات الايرانية –الامريكية بعد احتلال العراق ، (بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، ٢٠١٢) ، ص ١٠٣ .

[٢٩] بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠.

[٣٠] هاكان يافوز ، العلاقات التركية الاسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية ، (ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ٢٠١٢ ، ص ١٥.

[٣١] مثنى فائق العبيدي ، الرؤية التركية للبرنامج النووي الايراني : التطورات والمحددات ، مجلة آراء حول الخليج ، بحث تم سحبه بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢٥ الساعة ٨ صباحاً.
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4302%3A20171130075743&catid=3463&Itemid=17

[٣٢] معروف البخيت، الدور التركي والمتغيرات الاقليمية، مركز الرأي للدراسات، عمان، ٢٠١٠، ص١١.

[٣٣] محمد نور الدين، تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية الى إيران، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد١٣٦، ٢٠١٠، ص٥٨. وانظر كذلك: – إيمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (الإسكندرية،مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٤، ص١٦٤.

[٣٤] غراير سارة ، الموقف التركي من الاتفاق النووي الايراني مع الدول الكبرى ، مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ٢٠١٧ ، ص ٦٦.

[٣٥] عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، أوراق كارنيجي، مركز كارنيجي للشرق الاوسط، بيروت، العدد١٠، ٢٠٠٨، ص٢٧.

[٣٦] السيد عوض عثمان ، آفاق جديدة للعلاقات التركية الايرانية ، مختارات إيرانية ، العدد ٢٥ ، آب ٢٠٠٥ ، ص ١٥.

[٣٧] غراير سارة ، الموقف التركي من الاتفاق النووي الايراني ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤.

[٣٨] اسماعيل زروقة ، الاتفاق النووي في الاستراتيجية التركية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد ٩١ ، ٢٠١٨ ، ص ٣٢٠.

[٣٩] تسعى الادارة الامريكية لاعادة صياغة تفاعلاتها في المنطقة بما يضمن الاستقرار وهيكلة سياستها والتركيز على التوجه نحو اسيا ، أنظر في ذلك : شادي عبد الوهاب وأحمد عثمان (محرر)، حالة الإقليم : التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الاوسط ٢٠١٨-٢٠١٩ ،(دبي ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، ٢٠١٩ ، ص ٥.

[٤٠]) بو حجامة اسامة ، الاتفاق النووي الايراني وتاثيره على تغير سياسات ايران تجاه المنطقة العربية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد ١٨ ، كانون الثاني ٢٠١٨.

[٤١] كرار انور البديري، براديغما للفهم: النظريات المؤسسة للسياسات الخارجية الامريكية، (بغداد، دار السنهوري، ٢٠١٨)، ص ٤٤٥.

[٤٢] فليج بوغراكنات ، السياسة الامريكية تجاه تركيا بعد الاتفاق النووي ، مجلة رؤية التركية ، العدد ٣ ، تموز ٢٠١٨ ، ص ١٤٨.

[٤٣] حسين مشتت و هيثم كريم صيوان ، الإدارة الامريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الايراني بين مشهدي الالغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية قالدولية ، العدد ٦٠ ، ص ص ٥-٧.

[٤٤] لا يزال الموقف الأوروبيّ مختلفا عن الموقف الأمريكيّ إذ في حين تعطي ادارة (دونالد ترامب) اولوية للانسحاب من الاتفاق ، يعطي الاوروبيون اولوية لبقاء الاتفاق واستمراره مع محاولة الوصول إلى تسوية يُمكّن من خلالها تجنب انهيار الاتفاق ، فعلى سبيل المثال في اثناء زيارة الرئيس الفرنسي(مانويل ماكرون) للولايات المتحدة في ٢٤ ابريل عام(٢٠١٧)أكّد أنّ الدول الاوروبية وامريكا يجب الا يكررا اخطاء الماضي في الشرق الأوسط وأنّ بلاده لن تنسحب من الاتفاق لأنّها وقعته ولأنها لن تترك ساحة الشرق الاوسط مفتوحة امام الفوضى ، كما ان اوربا تؤمن بحيوية الدور الايراني في تجهيز السوق الاوربي للطاقة بالموارد اللازمة ، أنظر :

- **Branda Shaffer , a nuclear deal with Iran: the implications on oil and natural gas trends (Washington D.C., Washington institute) , January 27, 2015**

[٤٥] علي فتح الله جاد ، اوربا ومستقبل سياستها إزاء إيران : التعامل مع أزمة ثنائية ، موجز السياسة ، (واشنطن ، معهد بروكنز)، ٢٠١٨ ، ص ١ .

[٤٦] فليج بوغراكنات ، السياسة الامريكية تجاه تركيا بعد الاتفاق النووي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٢.

[٤٧] محمد عباس ناجي ، هل تندم حكومة روحاني على الوصول الى اتفاق نووي ، مجلة مختارات ايرانية ، (القاهرة مركزالاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية))، العدد ١٨٩ ، أيلول – تشرين الاول/ ٢٠١٦ ، ص4.

[٤٨] وسام شاكر مطشر السراي ، واقع ومستقبل الصراع الايراني الصهيوني وأثرة على المشرق العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية)، ٢٠١٤، ص٢٢٨ .

[٤٩] حيدر عبد الجبار حسوني، *المحددات السياسية و الاقتصادية تجاه علاقة تركيا بالاتحاد الأوربي*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية ،٢٠٠٩،ص ٦٠.

[٥٠] عمرو عمار، نهاية القرن الأمريكي... مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

[51] **Galip Dalay , Turkey in the middle east's new battle line, (Washington , Brookings institute), may20,2018.**

[٥٢] خليل عناني: مع الولايات المتحدة الأمريكية .. مصالح إستراتيجية متبادلة، من كتاب، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص ص١٥٠- ١٥١

[٥٣] صباح الموساوي، محمد السعيد إدريس ، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية ،(عمان، دار عمار للنشر والتوزيع)، ٢٠١٣،ص ٦٢.

[٥٤] أنظر في ذلك: نضال جهاد حميد ، الدور الإقليمي لتركيا بين محددات الناتو والتطلع القومي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٣.

[٥٥] عمرو عمار ، نهاية القرن الأمريكي ، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

[٥٦] مادلين أولبرايت، مذكرة إلى الرئيس المنتخب:كيف يمكننا أستعادة سمعة امريكا ودورها القيادي، الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل، بيروت، لبنان،٢٠٠٨م،ص٧٠.

[٥٧] حسون جاسم العبيدي ، العثمنة الجديدة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٢٧-٢٨ ، ٢٠١٢، ص ٤٦.

[٥٨] قامت الولايات المتحدة بعد إحتلال العراق بالسعي لكسب ود تركيا من خلال إعتبار حزب العمال الكردستاني في شمالي العراق حزب ارهابي ، أنظر في ذلك :

– مارتن انديك، ابرياء في الخارج رواية شخصية لدبلوماسية السلام الامريكية في الشرق الاوسط، (دار الكتاب العربي، بيروت)، ٢٠١٠، ص٢٣٤ وما بعدها.

[٥٩] أنظر في ذلك: هادي قبيسي ، التحكم غير المباشر: الاستراتيجية الامريكية في توظيف الحركات السلفية الجهادية ،(بيروت ، دار المودة للترجمة والتحقيق والنشر)، ٢٠١٨ .

[60] **Christopher J. Bolan, U.S. Strategy In Syria is a dangerously adrift, https://www.fpri.org/article/2019/04/u-s-strategy-in-syria-is-dangerously-adrift/**

[٦١] وليد دوزي، الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة باحث، العدد ٩، تموز ٢٠١٦، ص. ٥٩٢.

(٦٢) ويسلي كلارك، الانتصار في الحروب الحديثة (العراق والارهاب والامبراطورية الامريكية)، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٣.

(63)Horia Ciurtin , Delicate Sense of (Economic) Balance: Turkey, Russia and the Other Strategic Map, (New Strategy Center), 2016,p.4.

(64)Kemal Kirişci, Turkey's Strategic Choices, December 19, 2014, https://www.brookings.edu/opinions/turkeys-strategic-choices

(٦٥) حسام مطر، "تركيا في الشرق الأوسط: بين الطموح وقيود النفوذ"، مجلة شؤون الأوسط، العدد(١٤٤)، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، لبنان، ٢٠١٣م، ص١٦٥.

(٦٦) روبرت م. جيتس، "مساعدة الآخرين في الدفاع عن أنفسهم: مستقبل المساعدات الأمنية الأمريكية"، سلسلة ترجمات الزيتونة، العدد(٥٥)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م، ص٦.

(67) Steven A. Cook, U.S.-Turkey Relations *A New Partnership, Council on Foreign Relations Press,2014, pp. 46-78.*

(68) Doug Stokes and others, UK Strategy in the Gulf and Middle East after American Retrenchment, Insight Turkey Fall 2018 / Volume 20, Number 4, pp.23-29.

(٦٩) ياسر أحمد حسن ، تركيا البحث عن مستقبل ،(بيروت، الدار المصرية اللبنانية)، ط١، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٧٢

(٧٠) رنا مولود شاكر ، العلاقات الأمريكية التركية بين الشراكة الإستراتيجية والتداعيات الأمنية ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد ١٢ ، ص ١٦١.

(٧١) صحيح ان هذه المحاولات قد فشلت بمعظمها لكنها تبقى مشاريع موجودة في افكار العديد من مراكز التفكير الامريكية وتسعى جاهدة لوضعها موضع التنفيذ ، أنظر في ذلك :

– ضياء نور الدين حسن ، وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا وإنعكاسه على العلاقات التركية المصرية ٢٠٠٣–٢٠١٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب والعلوم الانسانية ، جامعة الازهر –غزة) ٢٠١٦ ، ص.

(٧٢) أنظر في ذلك : من الالهام الى الطموح : تركيا في الشرق الاوسط الجديد ، مؤسسة كارينغتون ، تشرين الاول ٢٠١١ .

(٧٣) نغم نذير شكر، سياسات حزب العدالة والتنمية وإنعكاسهاتها على دور تركيا الاقليمي بعد عام ٢٠١٥، مجلة قضايا سياسية، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية)،العدد ٥١،٢٠١٨،ص ٢٤٩.

(٧٤) رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخامنئية، رياض الريس للكتب والنشر، ط١ ، . ٢٠٠٠ ، ص٢٨

(٧٥) فيليس بنيس ، محاولة لفهم الأزمة الامريكية الإيرانية ، ترجمة: عواطف شلبي ، مراجعة: محمد السيد، (القاهرة، المركز القومي للترجمة)، ٢٠١٨ ، ص ص ٢٣ – ٤١.

(٧٦) فلينت ليفيريت ،العلاقات الامريكية –الايرانية نظرة الى الوراء...نظرة الى الامام ،سلسلة محاضرات الامارات ،(ابو ظبي مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية)، ع١١١ ، ٢٠٠٧ ،ص ٥

(٧٧) كريم سدجابدبور ، توصيات لمقاربة تركية ، برنامج الشرق الأوسط ، (بيروت، مركز كارنيجي)، حزيران ٢٠١٧ ، ص ١.

(٧٨) مثنى علي المهداوي ، العلاقات الإيرانية الامريكية بعد الاتفاق النووي ، مجلة النهرين ،(بغداد ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية)، العدد ٦، كانون الأول ٢٠١٨ ، ص ١٢٨.

(٧٩) كريم سادجابور،توجيهات لمقاربة ايران في علاقاتها مع الولايات المتحدة،مجلة شؤون الاوسط،العدد ٤٤، ،لبنان ٢٠٠٧ ، ص ٣٨.

(80) Sanger David and David D. Kirkpatrick, behind Trump's Termination of Iran's Deal is a Risky Bet, new York times,may8,2018.

(٨١) عمر ثابت ،الاحتواء المزدوج وماوراءه: تأملات في الفكرالاستراتيجي الأمريكي ، (أبوظبي ،مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية)، ٢٠٠٤ ،ص٣٧ .

(٨٢) ولي نصر ، مقالات ومحاضرات، ترجمة: قيس قاسم العجرش،(بغداد، دار سطور للنشر والتوزيع)، ٢٠١٩، ص ٧٨.

(٨٣) محمد عباس ناجي، "لماذا تعد إيران معضلة إقليمية؟"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة ، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد ٢١٤، أكتوبر ٢٠١٨، ص٧٧

* حاولت إدارة أوباما استيعاب إيران وإيجاد مساحة للتفاهم معها، وأسفرت المفاوضات بين الدول الخمس الكبرى بالإضافة إلى ألمانيا وإيران إلى عقد الاتفاق النووي، تبعه رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على إيران في يناير ٢٠١٦ في قطاعات المالية والطاقة – خاصة الغاز والنفط – والنقل، وبموجب الاتفاق وافقت إيران على الحد من أنشطتها النووية الحساسة والسماح بعمل المفتشين الدوليين.

(٨٤) ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ٢٠٠٣–٢٠١١، (عمان ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع)، ٢٠١٤، ص١٩٧.

(٨٥) محمد بدري عيد ،التقارب الايراني الامريكي وامن الخليج :التداعيات المحتملة و الخيارات المتاحة ،التقارير ،ملفات سياسية،مركز الجزيرة للدراسات ،٢٠١٣ ،

(٨٦) حمد كمال، "مبدأ أوباما وسياساته الشرق أوسطية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة ، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد ٢٠١، مجلد ٥٢، يوليو ٢٠١٥، ص ص ٧١ – ٧٢.

(٨٧) محمد أنيس سالم، "ترامب وحساب الصفقات في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة ، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد ٢١٥، يناير ٢٠١٩، ص ١٣٤.

(٨٨) أشرف محمد كشك، "قراءة سياسية وقانونية للاتفاق النووي"، مجلة السياسية الدولية،(القاهرة ، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، ا العدد ٢١٤، ص ٨١.

(٨٩) السيد أمين شلبي، "قضايا عربية وإقليمية: سنوات الغليان ٢٠١١-٢٠١٧"، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١٧)، ص ١٢٥.

(٩٠) عمرو عبد العاطي، "أمريكا ــ إيران.. من المهادنة إلى المواجهة"، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة ، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)،العدد ٢١٤، أكتوبر ٢٠١٨، ص٨٦.

(٩١) محمد كمال، "ترامب ومستقبل النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة ، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد ٢١٥، يناير ٢٠١٩، ص٨٩.

(92) Robbins, James , Iranian Ideology After The Nuclear Deal, the American Foreign Policy Council ,No.8,january 2017,p 32

(93) Karam,Joyce , Pompeo puts 12 Demands on Iran: Carte Blanche' In The Middle East Is Over, The National , May 21, 2018.

(٩٤) شحاتة محمد ناصر ، السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: الإستمرارية والتغيير، (القاهرة ، دار العين للنشر)، ٢٠١٥ ، ص٦٥.

(95) Eric Brewer, Elisa Catalano Ewers, Ilan Goldenberg, Peter Harrell, Nicholas Heras, Elizabeth Rosenberg and Ariane Tabatabai, "A Realistic Path for Progress on Iran 12 Guiding Principles to Achieve U.S. Policy Goals", Center for a New American Security, January 29, 2019.